تحرك عاجل

مدافعة عن حقوق الإنسان معرضة لخطر الإعدام

تواجه المدافعة عن حقوق الإنسان فاطمة العرولي، البالغة من العمر 34 عامًا، خطر الاعدام وذلك بعد أن أدانتها المحكمة الجزائية المتخصصة الخاضعة لسيطرة الحوثيين بصنعاء في اليمن بـ'إعانة دولة عدوة' وأصدرت حكم الإعدام بحقها في 5 ديسمبر/كانون الأول 2023، عقب محاكمة فادحة الجور. ومنذ إلقاء القبض عليها في أغسطس/آب 2022، عرَّض عناصر جهاز الأمن والمخابرات الحوثي فاطمة العرولي لسلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإخفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في ظل أوضاع تنتهك الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المتحدث باسم حركة أنصار الله

محمد عبد السلام

البريد الإلكتروني: mdabdalsalam@gmail.com

إكس (تويتر سابقًا): @abdusalamsalah

السيد محمد عبد السلام،

تحية طيبة وبعد...

*تساورني بواعث القلق البالغ من أن المدافعة عن حقوق الإنسان **فاطمة العرولي** تواجه خطر الإعدام، بعد أن حكمت عليها المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء، الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بالإعدام في 5 ديسمبر/كانون الأول 2023، عقب محاكمة فادحة الجور. وازدادت المخاوف على حياتها، بعد أن تلقى شقيقها مكالمة هاتفية في 18 يناير/كانون الثاني 2024 من رقم مجهول، أُعلِم خلالها بأن إعدامها سيُنفَّذ في 21 فبراير/شباط 2024 بميدان التحرير في صنعاء، عاصمة اليمن. وفي 21 يناير/كانون الثاني 2024، تَوجَّه شقيقها إلى مركز جهاز الأمن والمخابرات في الحي السياسي بصنعاء وأنكر مسؤولون في المركز صدور أي أمر بتنفيذ إعدامها.*

وكانت قوات الأمن الحوثية قد ألقت القبض على فاطمة العرولي عند حاجز تفتيش في المنشور بمحافظة تعز في 13 أغسطس/آب 2022. وعرّضتها للإخفاء القسري طيلة ثمانية أشهر تقريبًا بحثت خلالها عائلتها عنها

في كل مركز شرطة وسجن في صنعاء، بينما رفضت السلطات إعطاءهم أي معلومات حول مصيرها أو مكان وجودها. وفيما بعد علمت عائلتها بصورة غير رسمية بأنها مُحتَجَزة بمعزل عن العالم الخارجي في مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن والمخابرات بشملان في صنعاء منذ إلقاء القبض عليها، ولا تزال مُحتَجَزة في ذلك المركز إلى اليوم. ويُعَد الإخفاء القسري جريمة بموجب القانون الدولي.

وفي 31 يوليو/تموز 2023، اتهمت النيابة الجزائية فاطمة العرولي بمعاونة الإمارات العربية المتحدة وتقديم إحداثيات لها للكشف عن مواقع القوات المسلحة و"اللجان الشعبية" التابعة للحوثيين، وهي تهمة يُعاقَب عليها بالإعدام، إلى جانب اتهامها باستخدام مستند هوية مزيف. وأُحيلت قضيتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة لمحاكمتها. كما حُرِمَت فاطمة العرولي من حقها في المحاكمة العادلة؛ ففي 19 سبتمبر/أيلول 2023، خلال جلسة محاكمتها الأولى، رفض القاضي تسجيل حضور محاميها في سجل المحكمة. وحاول عناصر من جهاز الأمن والمخابرات، الذين كانوا حاضرين في المحكمة، إخراج محاميها من قاعة المحكمة. وقال القاضي لاحقًا لفاطمة العرولي إنه لا حاجة لوجود محامٍ. وقالت فاطمة العرولي للقاضي بأنه يجري احتجازها في أوضاع قاسية ولاإنسانية في غرفة تحت الأرض، وطلبت أيضًا رؤية أولادها.

وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2023، أدانتها المحكمة الجزائية المتخصصة بـ"اعانة دولة عدوة" وحكمت عليها بالإعدام. وعلى الرغم من أنه يحق لفاطمة العرولي، بموجب القانون اليمني، أن تطلب إعادة النظر بإدانتها وبالحكم الصادر بحقها من جانب المحكمة العليا، تظل بواعث القلق قائمة حيال مدى استقلالية المحكمة وحياديتها.

نحث سلطات الأمر الواقع الحوثية على إلغاء حكم الإدانة والإعدام على الفور بحق فاطمة العرولي، وعلى ضمان إعادة محاكمتها بصورة عادلة أمام محكمة مختصة تتسم بالاستقلالية والحيادية، بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛ وإلا فإنه يجب الإفراج عنها على الفور، مع إسقاط أي تهمة مُوجَّهة إليها. وإلى حين تحقيق ذلك، نحثكم على ضمان السماح لها بالتواصل مع عائلتها ومحاميها على نحو منتظم واحتجازها في ظل أوضاع تلبي المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

كانت فاطمة العرولي الرئيسة السابقة لمكتب اليمن لاتحاد قيادات المرأة العربية التابع لجامعة الدول العربية وكانت نشطة في مجال تعزيز حقوق المرأة.

وشابت حكم الإعدام الصادر بحق فاطمة العرولي انتهاكات لحقوق المحاكمة العادلة. وبالنظر إلى طبيعة عقوبة الإعدام، باعتبارها عقوبة نهائية لا رجعة فيها، يجب أن تُراعي الإجراءات القانونية في قضايا الجرائم التي يُعاقَب عليها بالإعدام، بدقة بالغة، جميع المعايير الدولية ذات الصلة التي تحمي الحق في المحاكمة العادلة. ويجب معاملة أي شخص يُلقى القبض عليه أو يُحتَجَز بتهمة جنائية معاملةً تتوافق بالكامل مع التزامات اليمن تجاه حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المحاكمة العادلة. وتتضمن هذه الحقوق حق الشخص في اختيار محاميه؛ وحقه في الحصول على مساعدة قانونية فعالة منذ لحظة اعتقاله وطوال فترة الإجراءات القانونية قبل محاكمته وخلالها؛ وحقه في المثول على وجه السرعة أمام قاضٍ مدني عادي؛ وفي الطعن ضد قانونية احتجازه أمام محكمة مستقلة ومحايدة؛ وفي افتراض براءته؛ وفي التزامه الصمت وفي عدم إجباره على تجريم نفسه أو الاعتراف بالذنب؛ وفي إمكانية الوصول الكاملة إلى الأدلة ذات الصلة؛ وفي عدم احتجازه على ذمة تهم مبهمة؛ وفي التحقيق مع شهود الادعاء والدفاع واستجوابهم؛ وفي الحصول على محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة؛ وفي إصدار الحكم بحقه بصورة علنية وتستند إلى أسباب منطقية.

ومنذ عام 2015، وثّقت منظمة العفو الدولية حالات ما يزيد عن 60 شخصًا أحيلوا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، من ضمنهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان وخصوم سياسيون وأفراد ينتمون إلى أقليات دينية أُخضِعوا لمحاكمات جائرة بتهم زائفة أو ملفّقة أمام هذه المحكمة. وقد حوكم جميعهم تقريبًا بتهم التجسس التي يُعاقَب عليها بالإعدام بموجب القانون اليمني.

وتُعارِض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بدون استثناء؛ إذ تشكّل انتهاكًا للحق في الحياة، كما هو مُعلَن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي أقصى أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وقد دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة جميع الدول التي تُبقي على عقوبة الإعدام إلى إصدار وقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام تمهيدًا لإلغاء العقوبة بالكامل.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 28 مارس/آذار 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: فاطمة العرولي (صيغ مؤنث)